

في ٢٠٠٤/٧/٩ أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكمها في قضية جدار الفصل الذي يقيمه الكيان الصهيوني في الضفة الغربية، بعدما أحال الأمين العام للأمم المتحدة المحكمة وبعد مداوات ومرافعات مطولة أصدرت قرارها الذي اعتبرت فيه جدار الفصل مخالفاً للقوانين الدولية ويلحق أضراراً بالفلسطينيين وعملاً غير مشروع تقيمه القرار من النواحي القانونية والسياسية اعتبر انتصاراً للحق الفلسطيني، لكن المفاجأة المنذلة كانت أن السلطة الفلسطينية وهي الجهة الرسمية المخولة بمخاطبة المؤسسات عمل فعلي لصالح الفلسطينيين صاغية إلى الضغوط والتهديدات الأمريكية والصهيونية. في هذا الملف نتلمس أسباب تواطؤ السلطة مع الصهاينة في قضية الجدار.

## جدار الفصل يمتد ويتوسع ويلتهم حقوق الفلسطينيين

سيتم إسكان معظمهم في الشق الشرقي من المدينة وذلك وفق مخطط بلدية القدس. وسيضيف الجدار برسمه الجديد مستوطنة «معاليه أدوميم» إلى حدود القدس، وتبلغ مساحة مستوطنة «معاليه أدوميم» ٣٥ كلم مربعاً يُستغل منها للبناء ٥٪ و١,٥ للمنطقة الصناعية، أما عدد سكانها فيصل إلى ١٧٧٠٠ نسمة، ومن أجل المقارنة يذكر أن مساحة مدينة تل أبيب تصل إلى ٥٢ كيلومتر مربع وعدد سكانها ٣٦٠٤٠٠ نسمة. ومساحة حيضا ٥٨ كيلومتر مربع، وعدد سكانها ٢٧٠ ألف نسمة.

الفاصل في منطقة القدس وجنوب جبل الخليل، وبناء جدار منفرد حول (أريئيل). والترسيم الجديد يضيف إلى حدود (إسرائيل) سبعة بالمائة من أراضي الضفة الغربية إلى القدس، أي ما يعادل المساحة التي ستسحب منها (إسرائيل) في قطاع غزة، التي تبلغ مساحتها اليوم ١٢٦ كلم<sup>٢</sup>. ويأتي استكمال بناء جدار القدس لمواصلة تنفيذ المخطط الإسرائيلي الخاص بالقدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها والقاضي بإسكان ٩٥٠ ألف يهودي في شقيها حتى عام ٢٠٢٠، أي إضافة ما يقارب ٢٥٠ ألف يهودي لهذه المدينة، حيث

تقوم سلطات الاحتلال منذ مطلع عام ٢٠٠٣ ببناء الجدار العنصري الفاصل في مناطق جنين، طولكرم، قلقيلية، رام الله، بيت لحم، الخليل وفي محيط القدس. وقد شهد الجدار منذ ذلك التاريخ عدة تعديلات وتوسعات نتيجة الأطماع الصهيونية التي عززها العجز الدولي عن تطبيق قرار محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة والصادرين في تموز/يوليو ٢٠٠٤ ومطالبة (إسرائيل) بتفكيك الجدار. وتقضي التعديلات بإعادة رسم خط الجدار

